

**العلاقات الروسية العثمانية (1687- 1878):
حرب القرم: مهادتها وتطوراتها ونتائجها (1853- 1856)
(الحلقة الثالثة)**

عبد الرؤوف سنو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

منذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، ظلت العوامل الدينية والاقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممرات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعائها في وراثة الامبراطورية البيزنطية. فتارة بالتوسع العسكري وتارة أخرى بأسلوب التفاهم الدولي، أعلنت روسيا مراراً عن سياستها التقسيمية للدولة العثمانية. إلا أن خططها اصطدمت في كل مرة بمصالح دول اوروبية اخرى. فالنمسا كانت تنازعها الزعامة على البلقان، في حين عارضتها بريطانيا وفرنسا القضاء على الدولة العثمانية لأسباب استراتيجية واقتصادية. ونتج عن تضارب مصالح الدول الاوروبية في السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، تأزم متواصل في العلاقات الروسية - العثمانية. وفي النصف الثاني من ذلك القرن، اشتعلت الحرب مرتين بين الدولتين وتعرف الحرب الاولى في التاريخ تبعاً للمكان الذي دارت فيه بـ"حرب القرم" (1853- 1856) وانتهت بمؤتمر باريس. وتسمى الحرب الثانية بـ"الحرب البلقانية" (1877- 1878) وانتهت بمؤتمر برلين. وكلا الحربين والمؤتمرات كانتا بعيدتا الاثر بنتائجهما في التاريخ الاوروبي والعثماني الحديثين.

إن غرضنا من هذه الدراسة هو تتبع علاقات الدولتين في اربع حلقات: الاولى تشمل سياسة الاندفاع نحو القسطنطينية حتى معاهدة الممرات عام 1841- الحلقة الثانية تلقي الاضواء على دور الدبلوماسية الروسية في مشاريع تقسيم الدولة العثمانية. أما الحلقة الثالثة، فمخصصة لحرب القرم ومؤتمر باريس عام 1856. وتنتهي الدراسة بالحلقة الرابعة التي تتعرض للحرب البلقانية ومؤتمر برلين عام 1878.

- مدخل

ما بين انتهاء الازمة المصرية واندلاع حرب القرم (1840- 1853)، شهد الشرق الادنى حوادث لم تكن ذات اهمية كبيرة بحيث تعكر صفو السلام النسبي الذي ساد المنطقة. لكن حرب القرم التي تعتبر في التاريخ الحديث من أهم مراحل المسألة الشرقية، أوصلت العلاقات الدولية الى مأزق خطير. فبعد إجهاض الثورات في اوروبا من قبل الانظمة المحافظة (1849/1848)، غيرت تلك الحرب في العلاقات الدولية وضربت ما كان يسمى بـ"التجانس الاوروبي"، الذي كان قد تكرر في عام 1815. كذلك، اعطى تدخل بريطانيا وفرنسا في الحرب للدفاع عن سلامة السلطنة العثمانية وبالتالي "تحجيم" الخطر الروسي عنها، اعطى الدولة العثمانية دفعة جديدة من الحياة استمرت حتى الحرب الروسية - العثمانية عامي 1877/1878.

وينقسم المؤرخون في ما بينهم حول اسباب حرب القرم، فمنهم من يضع الخلافات الدينية بين فرنسا وروسيا حول الاماكن المقدسة في فلسطين في مقدمة مسبباتها⁽¹⁾، في حين أن بعضهم الآخر لا يرى في النزاع الديني المذكور سوى سبباً مباشراً للحرب، وأن المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية المتضاربة بين الدول الأوروبية، وخصوصاً بين روسيا من جهة وبريطانيا وفرنسا والنمسا من جهة أخرى، هي اسباب غير مباشرة للحرب، لا تقل في اهميتها عن الاعتبارات الدينية⁽²⁾. فاعتقاد روسيا أن الوقت قد حان، بعدما أخدمت الثورات في اوروبا، للعودة الى سياسة تقسيم السلطنة العثمانية وتأمين مصالحها في تلك الدولة كان يتناقض أساساً مع مصالح الدول الأوروبية الاخرى في الدولة العثمانية وفي منطقة الشرق الأدنى، رغم التعاون المشترك الذي كان قد تحقق بين روسيا وبقية الدول الأوروبية لانهاء الازمة المصرية. فالفترة الفاصلة بين معاهدة الممرات وحرب القرم، تسجل تنافساً سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً بين روسيا الداعية الى تقسيم السلطنة العثمانية وبقية الدول الأوروبية المدافعة عن مصالحها المرتبطة بسلامة تلك الدولة. هذا التنافس، امتزج بالنزاعات الدينية بين روسيا وفرنسا حول الاماكن المقدسة. كما تميزت تلك المرحلة باستمرار الدولة العثمانية بسياسة الإصلاحات الداخلية المدعومة من بريطانيا، التي كانت قد بدأت في عام 1839 واتخذت منحىً خاصاً في عام 1856⁽³⁾، وكذلك سياسة بريطانيا للاختراق التجاري (معاهدة بلطا ليمان 1838) والاختراق المالي (أول قرض بريطاني للدولة العثمانية عام 1854)⁽⁴⁾. وبالنسبة الى النمسا، فكان عليها أن تدافع عن مصالحها في البلقان والبحر الاسود والممرات ضد "الهيمنة الروسية".

وفي ما يتعلق بفرنسا، التي كانت قد خسرت الكثير من سمعتها في المشرق بعد الازمة المصرية، فقد حاولت استرجاع نفوذها مستخدمة المسائل الدينية وسيلةً لذلك. أما بروسيا – اكبر الدويلات الالمانية – فكانت لا تزال تعبير المسألة الشرقية أهميةً ضئيلة، إذ انصبَّ همها على تبوؤ مركز مرموق في المجموعة الأوروبية، خاصةً بعد إذلال أولمتر على يد النمسا (1850).

1- أسباب حرب القرم

• تضارب المصالح الاقتصادية البريطانية – الروسية، والنمساوية الروسية

كانت مسألة السماح للتجارة الروسية بعد معاهدة قينارجة عام 1774 بحرية استخدام الممرات العثمانية، إحدى المكاسب الهامة التي حققتها روسيا بعد قرن من الصراع مع الدولة العثمانية. ونتيجة لذلك، تحول النقل الاقتصادي الروسي الى المنطقة المشرفة على البحر الاسود في جنوب البلاد⁽⁵⁾. فقامت مرافئ روسية في النصف الاول من القرن التاسع عشر، وفي مقدمتها ميناء أوديسا، بتطوير صادراتها من الحبوب عبر الممرات فالمتوسط ومنه الى بلدان غرب اوروبا، وخاصة الى بريطانيا⁽⁶⁾.

ورغم هذا النمو، كانت هناك عوامل تسير في غير مصلحة التجارة الروسية، وهي دخول الدولة العثمانية بولايتيهما الدانوبيتين السوق الدولية لتجارة الحبوب كمنافس لروسيا⁽⁷⁾، والتحول التدريجي لبريطانيا عن الاسواق الروسية الى الاسواق العثمانية، بعدما اصبح المتوسط بالنسبة الى بريطانيا طريقاً تجارياً واستراتيجياً مع الهند والشرق الأقصى، وبعدها فتحت معاهدة بلطا ليمان واتفاقية التعرف البريطانية العثمانية (1850) السوق العثمانية أمام المنتجات الانكليزية واصبحت الدولة العثمانية في المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة من بريطانيا⁽⁸⁾، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية قد تحولت الى مصدر هام لبريطانيا في ما يتعلق باستيراد المواد الخام لصناعتها. وبعد 1846، عندما رفعت بريطانيا ضرائب الحماية الجمركية عن

استيراد الحبوب، حلت الدولة العثمانية في المرتبة الرابعة او الثالثة بين الدول المصدرة إليها. وكانت الحنطة المصدرة من ولايتي الدانوب اهم الصادرات العثمانية⁽⁹⁾.

هكذا، أخذت بريطانيا تستبدل بالحنطة الروسية الحنطة العثمانية وتؤمن لصناعاتها، في وقت كثرت فيه شكاوى التجار البريطانيين من المضايقات التي تتعرض لها منتجاتهم الصناعية في الاسواق الروسية، اسواقاً أكثر انفتاحاً وأوسع استيعاباً في الدولة العثمانية⁽¹⁰⁾، الى جانب استيراد ما تحتاجه هذه الصناعة من المواد الخام. وبذلك، أخذ التبادل التجاري بين بريطانيا وروسيا يتراجع بشكل ملحوظ، مقترناً في الوقت ذاته بتضارب مصالح الدولتين التجارية والسياسية والاستراتيجية في وسط آسيا والهند⁽¹¹⁾.

إن هذ العوامل الاقتصادية والسياسية مجتمعة توضح لماذا أخذت بريطانيا تتحول من جانب روسيا الى جانب الدولة العثمانية، ولماذا اصبحت الممرات العثمانية ومنطقة وسط آسيا منطقتين استراتيجيتين لبريطانيا؟ ولماذا اصبحت بريطانيا تخشى سيطرة روسيا عليهما، التي يمكن أن تُعرض تجارتها الشرقية ومركزها في المتوسط للخطر⁽¹²⁾؟ ولهذا، اتسمت سياسة كل من روسيا وبريطانيا بالتضارب: روسيا الداعية لأسباب اقتصادية واستراتيجية لتدمير الدولة العثمانية، وبريطانيا التي سعت للأسباب ذاتها طوال القرن التاسع عشر للحفاظ على السيادة العثمانية وإقصاء روسيا عن اسواق المنطقة.

وقبل حرب القرم بقليل (1849) ، عبّر بالمرستون في مجلس العموم عن الدوافع الاقتصادية التي كانت تدفع بلاده لمناهضة النفوذ الروسي والوقوف الى جانب الدولة العثمانية بقوله: "فإذا كان استقلال تركيا من الناحية السياسية ذا أهمية كبيرة لنا، فإنه (اي استقلال تركيا) لا يقل أهمية لبريطانيا من الناحية التجارية"⁽¹³⁾ كذلك، وصف احد السفراء الانكليز في العاصمة العثمانية أهمية الدولة العثمانية بالنسبة الى منتجات بلاده بقوله: "إن انهيار تركيا قد يكون مؤشراً للقضاء على التجارة الانكليزية"⁽¹⁴⁾.

أما بالنسبة إلى النمسا، فكانت احدى الدول الكبرى ذات الاهتمام المباشر بالتجارة مع الدولة العثمانية في ما يتعلق باستيراد الحنطة من ولايتي الدانوب او التبادل التجاري مع مناطق عثمانية اخرى عبر مصب الدانوب فالبحر الاسود والمضائق. لذلك، قامت النمسا في الثلاثينات من القرن الماضي بتطوير خطوطها الملاحية مع مرافئ الدولة العثمانية⁽¹⁵⁾ ولكن التجارة النمساوية كانت تعتمد بالدرجة الاولى على حرية الملاحة في الدانوب ومصبه. بيد أن تزايد طلب النمسا على الحنطة العثمانية شكل تحدياً لصادرات ميناء اوديسا من تلك المادة. فأخذت روسيا، التي لم تكن عملياً دولة دانوبية، تعرقل التجارة النمساوية، والبريطانية ايضاً، في نهر الدانوب مستندة الى معاهدة 1829، التي اعطتها الحق بالاشراف على مصب ذلك النهر وتجارته⁽¹⁶⁾. وقبل حرب القرم، كانت النمسا تسعى لازاحة روسيا عن مصب الدانوب. ولما قامت الاخيرة باحتلال ولايتي الدانوب (تموز 1853) ، أدركت النمسا أن عليها أن تدافع عن مصالحها التجارية والاستراتيجية تجاه روسيا.

هكذا، كان وجود الدولة العثمانية مستقلة غير مهددة هو ضمان لتجارة بريطانيا والنمسا مع تلك الدولة. ولهذا كان القضاء على الدولة العثمانية بالمفهوم الروسي يعني القضاء على شريك تجاري مربح لهما.

إن العوامل التجارية والاقتصادية التي اوجزناها، قد لا تفسر وحدها اسباب نشوء حرب القرم. فالتحليل الاقتصادي لا يكفي وحده لفهم دبلوماسية فترة ما قبل تلك الحرب، التي أعقبت

الاتفاق السري الروسي البريطاني في 1844، واستمرت حتى 1853- هذه الفترة التي يطلق عليها بوربيير وتمبرلي بحق "جرثومة حرب القرم"⁽¹⁷⁾.

● النزاع الروسي - الفرنسي حول الاماكن المقدسة في فلسطين

فيما شكلت الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية، الارضية الخصبة لنزاعات الدول الكبرى في الدولة العثمانية، بدأت في فلسطين عام 1847 بوادر ازمة سياسية بين روسيا وفرنسا ذات طابع ديني وتتعلق بحقوق كل من الطائفتين الكاثوليكية والارثوذكسية في الاماكن المقدسة، أدت الى صدام بين الرهبان الارثوذكس واللاتين استخدمت فيه شمعدانات كنيسة بيت لحم وصلبانها⁽¹⁸⁾. وكانت هذه المسألة قديمة العهد، وتعود الى عام 636م، عندما اعترف الخليفة عمر بن الخطاب للطائفة الأرثوذكسية بحق الاشراف على الاماكن المقدسة⁽¹⁹⁾. وخلال الحروب الصليبية، اصبحت هذه الاماكن ملكاً مشتركاً للكنائس الشرقية الست في فلسطين. إلا أن الكنيسة الارثوذكسية كانت ارفعها شأنًا بفضل عدد اتباعها البالغ 13 مليوناً⁽²⁰⁾، وحماية روسيا لها. وفي المقابل، تمتع رجال الدين الكاثوليك بالحماية الفرنسية. فبفضل الامتيازات التي حصل عليها ملوك فرنسا في عامي 1535 و 1740 بوجه خاص، تمتعت فرنسا بنفوذ ديني وسياسي واسع في المشرق⁽²¹⁾. ولحقت روسيا فرنسا بعد معاهدة فينارجة عام 1774 وحصلت بدورها على امتيازات تتعلق بحماية رعايا السلطان الارثوذكس⁽²²⁾ واستخدمتها لتقوية نفوذها السياسي⁽²³⁾. ومنذ بداية القرن التاسع عشر، استطاعت روسيا الارثوذكسية أن تضع الاماكن المقدسة تدريجياً تحت اشرافها، مستغلة ضعف فرنسا في المشرق واشتداد تيار العلمنة داخلها، وتم ذلك لها نهائياً عند منتصف ذلك القرن⁽²⁴⁾. لكن الازمة المصرية عادت ووجهت أنظار فرنسا مجدداً نحو الشرق، في محاولة لاسترجاع ما فقدته من نفوذ. ففي 1843 وصل القدس أول قنصل فرنسي⁽²⁵⁾. وقبل عامين على ذلك التاريخ، وصلت تلك المدينة اول بعثة روسية لدراسة احوال الارثوذكس السوربيين وامكانية تأسيس مؤسسات تعليمية لهم⁽²⁶⁾. وبعد سنوات قليلة (1848) عُيّن جوزيف فاليرغا (Joseph Valerga) كأول بطريرك لاتيني على القدس بعد انقطاع طويل. وكانت التعليمات التي زوّد بها، هي مقاومة النفوذ الارثوذكسي⁽²⁷⁾. وقد فسرت كل هذه التحركات على أنها سياسة كاثوليكية جديدة في المشرق وتحذّ لنفوذ روسيا الارثوذكسية، خاصة أن البابا كان قد أعلن أنه لن يعترف بالكنيسة الشرقية⁽²⁸⁾.

وفي فترة ضعف النفوذ الكاثوليكي في الشرق، انتخب لويس نابوليون (1848) رئيساً للجمهورية الفرنسية. لكن نابوليون، الذي كان يخطط لضرب الجمهورية واعادة احياء الامبراطورية، أخذ يتقرب من الجماعات الكاثوليكية داخل البلاد، بعدما اتخذ الراديكاليون منه موقفاً معادياً. وليحظى بتأييد الكاثوليك، أعاد لويس نابوليون للبابوية نفوذها السياسي في روما (1849)⁽²⁹⁾ وكلف، بعدما حصل على دعم الدول الكاثوليكية وفي مقدمتها النمسا، مندوبه لدى الباب العالي (ايار 1850) ليطالب بـ"حقوق الكاثوليك المغتصبين" في الاماكن المقدسة من قبل الارثوذكس استناداً الى معاهدة 1740⁽³⁰⁾.

وكان من الطبيعي أن يؤدي التحرك الفرنسي باتجاه الباب العالي الى احراج الحكومة العثمانية، التي كانت تدرك حساسية المسألة وأنها قضية سياسية تتعدى مجرد حقوق اية من الطائفتين في الاماكن المقدسة. ولهذا، حاولت أن تماطل وألا تحسم لمصلحة فريق ضد الآخر (24 تشرين الثاني 1851). لكن مقدره كل من روسيا وفرنسا في ممارسة ضغط عسكري وسياسي عليها، جعل الحكومة العثمانية تصدر قرارات تارة لمصلحة الاولى (8 شباط 1852) وتارة اخرى لمصلحة الثانية (22 كانون الاول 1852)⁽³¹⁾. وهكذا، انتهى عام 1852 من دون أن تستطيع الدولة العثمانية أن ترضي أياً من الفريقين في مسألة الاماكن المقدسة.

• عودة القيصر نيقولا الى مشروع تقسيم الدولة العثمانية

رغم مناهضة فرنسا نفوذ روسيا الديني - السياسي في الاماكن المقدسة، ظل مركز روسيا في المشرق حتى نهاية 1852 قوياً. فالخلافتان البريطانية الفرنسية حول بلجيكا، والقلق الذي اصاب الدوائر السياسية البريطانية نتيجة انقلاب 2 كانون الاول 1851، واطلاق الامبراطورية في فرنسا، واخيراً، سقوط حكومة دربي (Derby) في بريطانيا وعودة ابردين (Aberdeen) للحكم (تشرين الثاني 1852)، بالإضافة الى التقارب بين بطرسبرغ وفيينا بعد وفاة شوارتسنبرغ (Shwarzenberg)، رئيس وزراء النمسا (نيسان 1852)، الذي تودد الى فرنسا وتحفظ تجاه روسيا⁽³²⁾ - كل هذه الامور مجتمعة اقنعت القيصر نيقولا بأن الظروف الدولية اصبحت مواتية للعودة الى مشروعه تقسيم الدولة العثمانية، وأن يعرض على ابردين، شريكه في اتفاقية 1844 اتمام ما بدأه⁽³³⁾.

ففي 9 و14 و21 شباط، 1853، اجتمع القيصر نيقولا بهاملتون سيمور (Hamilton Seymour) السفير البريطاني في بطرسبرغ، وطرح معه المسألة الشرقية من جوانبها كافة وضرورة اتخاذ الترتيبات للحيلولة دون تورط الدول الاوروبية في نزاع في ما بينها نتيجة انهيار الدولة العثمانية، لارتباط ذلك بالتوازن الاوروبي⁽³⁴⁾. لكن سيمور، الذي لم يظهر تحمساً لمشروع القيصر، اجاب بأن "بلادنا لا ترحب بفكرة تقسيم ممتلكات صديق وحليف قديم قبل ان يكون قد قضى نحبه"⁽³⁵⁾. بيد أن القيصر كرر وجهة نظره، معتبراً الدولة العثمانية بمثابة "دبٍ يحتضر" وأن "اعطائه المسك لن يبقيه على قيد الحياة"⁽³⁶⁾. ومن المؤكد ان "المسك" الذي عناه القيصر، لم يكن سوى محاولات الاصلاح الداخلي في الدولة العثمانية المدعومة من قبل بريطانيا، والتي رآها عديمة الجدوى لأن الدولة العثمانية في طريقها الى الزوال.

وفي معرض حديثه حول تقسيم الدولة العثمانية، وتبديد شكوك بريطانيا بنواياه تجاه الممرات، وأن يقتصر تقسيم الدولة العثمانية على روسيا وبريطانيا وحدهما، اوضح القيصر نيقولا لسيمور انه لا يريد اعادة احياء مخططات الامبراطورة كاترين الثانية بتأسيس مملكة يونانية او جمهوريات صغيرة على انقاض الدولة العثمانية. لكنه صرح بأن تكون ولايتا الدانوب وصربيا وبلغاريا، في حال انهيار السلطنة العثمانية، مستقلتين تحت الحماية الروسية. أما بالنسبة الى الأستانة، رأى القيصر ضرورة تحييدها لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى الدول الكبرى. مقابل ذلك، أعلن أنه لا يعارض أن تضم بريطانيا مصر وكريت اليها لأهميتهما الاستراتيجية لها⁽³⁷⁾.

ورغم ما انطوى عليه حديث القيصر من مكاسب لبريطانيا، إلا أن سيمور أبلغه أن اقتصار تقسيم الدولة العثمانية على الدولتين وحدهما، سوف لن يمنع حرباً في المنطقة، بل سيشعلها حرباً عامة⁽³⁸⁾. أما راسل (Russel)، وزير الخارجية البريطانية، فكتب الى السفير البريطاني في بطرسبرغ لينقل الى القيصر بأن الدولة العثمانية ليست في الطريق الى الزوال، بل لا تزال لديها مقومات البقاء، وإن مجرد الدخول في مفاوضات مع روسيا حول تقسيم الدولة العثمانية "قد يعجل بأحداث خطيرة لا تريدها بريطانيا"⁽³⁹⁾.

ورغم ما انطوت عليه محادثات نيقولا وسيمور من مخاطر قد تتعرض لها الدولة العثمانية من جانب روسيا، ظلت الدوائر السياسية البريطانية تعتقد أن القيصر نيقولا لن ينجر وراء سياسة تقسيمية للدولة العثمانية من دون موافقتها⁽⁴⁰⁾.

وفي بداية عام 1853، كان القيصر يرى أن انهيار الدولة العثمانية قادم لا محالة، مستثناً ذلك من النزاع النمساوي - العثماني حول الجبل الأسود وتحقيق النمسا انتصاراً دبلوماسياً على الباب العالي بعد انذارها الشهير (شباط 1853)⁽⁴¹⁾. وهذا ما شجعه على التمثل بالدبلوماسية النمساوية في تعامله مع العثمانيين لتحقيق مصالح بلاده الدينية والسياسية، وذلك عن طريق ايفاد مبعوث الى الأستانة، هو الامير منشيكوف (Menshikov). وباختصار، كان القيصر يريد اعادة احياء معاهدة خنكار اسكسلي لعام 1833.

2- مرحلة المفاوضات المباشرة بين روسيا والدولة العثمانية

• مهمة منشيكوف

تشير المصادر الى أن القيصر نيقولا لم يشأ ان يبدأ الحرب ضد الدولة العثمانية أو أن يتورط بمواجهة مع اية دولة اوروبية اخرى⁽⁴²⁾، وإن تحركه في اتجاهين: دبلوماسي باتجاه الأستانة (بعثة منشيكوف) وعسكري باتجاه ولايتي الدانوب واحتلالهما (تموز 1853)، كان بقصد تحقيق مصالح بلاده في الدولة العثمانية وإلحاق الهزيمة السياسية بفرنسا. وبالإضافة الى اعتبارات اخرى تتعلق بالتوازن الدولي وسنعالجها في حينه، فقد كانت روسيا غير مهياً للحرب. فعشية حرب القرم، كان الجيش الروسي غير مستعد نتيجة تخلف روسيا الاقتصادي الذي انعكس على تسليحه بشكل واضح، وكان يمنعه من تحمل اعباء حرب طويلة. وبالإضافة الى مصاعب روسيا المالية، كانت البلاد تفتقر الى شبكة مواصلات حديدية لنقل قواتها واحتياطها من الجنود⁽⁴³⁾.

وفي شباط 1853، عين القيصر نيقولا الامير منشيكوف، قائد الاسطول في بحر البلطيق، رئيساً للبعثة الروسية في استانبول ومفاوضاً مطلق الصلاحيات مع الباب العالي. وحددت مهمته بتحقيق اربعة اهداف⁽⁴⁴⁾:

- تأمين اعتراف الباب العالي بحماية القيصر الروسي لرعايا السلطان من الارثوذكس.
- الاستحصال على مرسوم عثماني باعادة الاوضاع في الاماكن المقدسة الى ما كانت عليه قبل عام 1852.
- عقد اتفاقية مع الحكومة العثمانية تضمن بموجبها حقوق الطائفة الارثوذكسية.
- عقد تحالف سري بين الدولتين تقوم بموجبه روسيا بدعم الباب العالي عسكرياً ضد اي اعتداء فرنسي نتيجة للاتفاقات الثلاث الاول.

وبالإضافة الى ذلك، حصل منشيكوف على معلومات مفصلة عن مواقف الدول الاوروبية من الازمة، الى جانب معلومات وافرة عن مجلس الوزراء العثماني ومقرراته⁽⁴⁵⁾. ويبدو أن تزويد منشيكوف بتلك المعلومات، يعود الى أنه كان قد وضع نصب عينه ضرب الحكومة العثمانية من الداخل عن طريق دفع بعض الوزراء للاستقالة، وفي مقدمتهم فؤاد باشا، وزير الخارجية العثمانية المعادي لروسيا⁽⁴⁶⁾.

وفي 28 شباط، وصل منشيكوف الى العاصمة العثمانية، واجتمع بعد أيام الى الصدر الأعظم محمد علي باشا، بعدما تمكّن من تحريض السلطان على عزل فؤاد باشا وتعيين رفعت باشا مكانه⁽⁴⁷⁾.

وخلال النصف الاول من شهر آذار، قدم المفاوضات الروسي مذكرتين الى الحكومة العثمانية (8 و10 آذار) تتعلقان بالمطالب الروسية في شأن حماية الكنيسة الارثوذكسية واتباعها في الدولة العثمانية، واستعداد روسيا لعقد معاهدة دفاعية مع الباب العالي موجهة ضد فرنسا⁽⁴⁸⁾. وفي مذكرتين أخريين (16 و22 آذار)، قدم منشيكوف قسماً من المعاهدة التي يتبع بموجبها بطريك وأساقفة الارثوذكس، القيصر الروسي مباشرة، الذي يملك صلاحيات تعيين هؤلاء، تجديد مددهم وعزلهم. كذلك، بأن ترفع شكاوى هؤلاء اليه مباشرة بصفته المرجع الاول للكنيسة الارثوذكسية⁽⁴⁹⁾.

• منشيكوف ومناورات كاننغ

وفيما يقوم منشيكوف بمناوراته الدبلوماسية في الأستانة، كانت الحكومة الروسية تتحرك بدورها دبلوماسياً باتجاه لندن لتؤكد للحكومة البريطانية بواسطة سفيرها هناك الطابع السلمي لمهمة منشيكوف، ولتمنع في الوقت ذاته اي تقارب بريطاني فرنسي. وخلال الربع الاول من عام 1853، كانت الحكومة البريطانية لا تزال تثق بالقيصر نيقولا وبنواياه السلمية تجاه الدولة العثمانية، ولا ترى في مطالبه الى الأستانة اية اهداف عدائية. يضاف الى ذلك، شعور ابردين بأن القيصر نيقولا لن يتصرف بالمسألة الشرقية بمعزل عنه⁽⁵⁰⁾. ولهذا رأى ابردين، الذي كان يقر لروسيا بحقوق في ما يتعلق برعايا السلطان الارثوذكس، وان تستجيب الحكومة العثمانية للمطالب الروسية، سواء أكانت محقة ام لا⁽⁵¹⁾. ولذلك، رفض في 21 آذار اقتراح روزن (Rosen)، القائم بالاعمال البريطاني في استانبول، بأن يشارك الاسطول البريطاني الاسطول الفرنسي في مظاهرة بحرية في الممرات، خشية ان يستفز ذلك الساسة الروس⁽⁵²⁾.

ولكن التقارير كان يبعث بها سيمور من بطرسبرج، وتحذيراته المتلاحقة لنوايا روسيا العدائية في الدولة العثمانية ومحاولتها عزل بريطانيا عن فرنسا، بالاضافة الى المذكرات العنيفة التي قدمها منشيكوف الى الباب العالي - كل هذه الامور أبانت للحكومة البريطانية أن أهداف روسيا تتعدى مسألة الاماكن المقدسة. فعند نهاية آذار كان راسل قد اصبح اكثر اقتناعاً مما مضى "بأن قيصر روسيا يعمل بجلاء لانجاز تدمير الدولة العثمانية، وانه يجب ان يُقاوم"⁽⁵³⁾ ورغم ذلك، لم تسر الحكومة البريطانية في نهج معاد للروس، بل اكتفت بأن تبقى على مقربة من الاحداث بسفير ضالع بالمسألة الشرقية، وهو ستراتفورد كاننغ (Stratford Canning). وكانت اعادة تعيين كاننغ في الأستانة دليلاً على المرحلة الدقيقة التي كانت تمر فيها الدولة العثمانية، وعلى رغبة الحكومة البريطانية في الدفاع عن سلامة تلك الدولة واستقلالها الحيويان لمصالحها في المنطقة.

وحول مسؤولية كاننغ عن اندلاع حرب القرم وتأثير الحكومة البريطانية بتقاريره، فهي ليست الغاية من هذه الدراسة. إلا أنه مما لا شك فيه أنه كان يكره روسيا ويدرك الاخطار المحدقة بالدولة العثمانية نتيجة ضعفها، ولهذا كان مصمماً على دعم سيادتها واستقلالها، وكان هذا كافياً لأن يسعى نحو الحرب⁽⁵⁴⁾.

وكما ذكرنا سابقاً، فقبل وصول كاننغ الى استانبول كان منشيكوف قد طالب الباب العالي بمعاهدة تحفظ الامتيازات القديمة "للديانة الارثوذكسية الشرقية وللاكليروس وللممتلكات التابعة لها". وكان كاننغ يرى في اصطلاح "الديانة" مطاطية، بحيث يشمل جمع رعايا السلطان من الارثوذكس، وان معاهدة من هذا القبيل تتعارض "مع الرغبة للحفاظ على سيادة واستقلال الامبراطورية العثمانية"⁽⁵⁵⁾، وتعطي النفوذ الروسي في الدولة العثمانية الغطاء

الشرعي. وبناء على ذلك، اتسمت دبلوماسيته بجعل منشيكوف يفصل ما بين مسألة الاماكن المقدسة وقضية الحماية الروسية على الارثوذكس، وبأن يجعل الباب العالي يوافق على ما يتعلق بالاولى ويتصلب في المسألة الثانية. وكان كاننغ يدرك ويشاركة لوكور (Lo Cour) السفير الفرنسي في الأستانة، إن اهداف روسيا تتعدى مسألة الاماكن المقدسة⁽⁵⁶⁾. وقد صحت توقعاتهما، بعدما قبل الباب العالي في 14 ايار معظم المطالب الروسية في ما يتعلق بالاماكن المقدسة - عندها عاد منشيكوف وتقدم في 6 ايار بمطالب جديدة تتعلق هذه المرة باستقلال الجبل الاسود والهرسك وعزل وزراء الصرب المعادين لبلاده. وبايعاز من كاننغ، رفض الباب العالي المطالب الروسية الجديدة رابطاً المسألة بالتوازن الاوروبي وبموافقة الدول الكبرى⁽⁵⁷⁾. وهذا ما دفع منشيكوف في 5 و13 ايار الى توجيه انذارين الى الحكومة العثمانية لتنفيذ مطالبه. كما طالب بعزل كل من محمد علي باشا، الصدر الاعظم ورفعت باشا، وزير الخارجية⁽⁵⁸⁾.

وفي محاولة اخيرة لمنع انهيار المفاوضات، وافق الباب العالي على اقتراح كاننغ بالاستجابة للمطالب الروسية في ما يتعلق باحترام حقوق رعايا السلطان الارثوذكس وحصانة الكنيسة الارثوذكسية، لكنه رفض أن يوقع على ذلك بمعاودة، كما طالب منشيكوف. كما رفض ايضاً بأن توضع الكنيسة الارثوذكسية ورجال الدين الارثوذكس تحت اشراف المبعوث الروسي في استانبول⁽⁵⁹⁾. وهذا ما جعل منشيكوف يعتقد أن السلطان سوف يتصل في اول فرصة من تعهده الشفوي، ما جعله يربط بقاءه في العاصمة العثمانية بتنفيذ مطالبه خلال ثلاثة ايام تنتهي ف 17 ايار، واخبر منشيكوف الباب العالي أن القيصر يعتبر رفض مطالبه "عمالاً عدائياً لروسيا ودينها"⁽⁶⁰⁾.

أدى الانذار الروسي الى موجة استياء في الاوساط العثمانية والاوروبية، ما دفع السلطان الى اقالة الوزارة العثمانية واسناد الصدارة العظمى الى رشيد باشا. وفي 17 ايار، وبعد ست ساعات من الاجتماع، ابلغ الديوان العثماني منشيكوف رفضه لمطالبه. لكن الديوان وعد بإصدار مرسوم لصالح الكنيسة الارثوذكسية في استانبول والسماح لروسيا ببناء كنيسة ومستشفى في القدس⁽⁶¹⁾. وبهذا الرفض، انتهت مهمة منشيكوف وغادر العاصمة العثمانية في 21 ايار. وبعد اسبوع على ذلك التاريخ، قطعت روسيا علاقاتها الدبلوماسية مع الباب العالي. ويعود فشل مهمة منشيكوف الى طبيعة المطالب الروسية وشخصيته المتعجرفة، والى المؤامرات التي حاكها كل من كاننغ ولوكور.

ولم تمر تلك التطورات من دون ردة فعل بريطانية. ففي اليوم التالي على مغادرة منشيكوف للأستانة، بعث كاننغ بتقرير الى حكومته (وصل التقرير الى لندن في 31 ايار) حول مخاطر السياسة الروسية في الدولة العثمانية، ما دفع ابردين الى الكتابة الى نسلرود (Neslröde) المستشار الروسي، حول تناقض التصريحات الروسية مع مطالب منشيكوف. وأكد ابردين تمسك بلاده بمعاهدتي 1840 و1841⁽⁶²⁾. وقبل يوم على ذلك، كانت الحكومة البريطانية قد اعطت كاننغ صلاحيات استثنائية باستدعاء الاسطول البريطاني الى الأستانة اذا ما وجد ان سلامة الدولة العثمانية في خطر⁽⁶³⁾. وكان هذا تحذيراً غير مباشر لروسيا حول عزم الحكومة البريطانية على الدفاع عن مصالحها المرتبطة بسلامة الدولة العثمانية.

3- مرحلة ما بين الحرب والسلام

• استراتيجية الحرب الروسية وردود الفعل الدولية

في بطرسبرغ، قرر القيصر بعد مشاورات مستفيضة القيام بإجراءات على مراحل اعتبرها وسطاً ما بين الحرب والسلام، وهي احتلال ولايتي الدانوب، على أن تتبعها إجراءات أخرى إذا ما استمرت الحكومة العثمانية في تجاهلها للمطالب الروسية⁽⁶⁴⁾. وفي هذا المعنى، وجه نسلرود في 31 أيار إنذاراً إلى الباب العالي بضرورة تلبية مطالب منشيكوف خلال ثمانية أيام، وبعدها، إذا لم يستجب إلى المطالب، ستعبر القوات الروسية الأراضي العثمانية "ليس بقصد الحرب، بل للحصول على ضمانات مادية من السلطان"⁽⁶⁵⁾. ولم تكن تلك "الضمانات المادية" سوى احتلال القوات الروسية لولايتي الدانوب.

وفي محاولة عثمانية للمناورة الدبلوماسية، اصدر السلطان في السادس من حزيران مرسوماً يعلن فيه الحرية الدينية لمختلف الطوائف⁽⁶⁶⁾. وبعد عشرة أيام على ذلك، بعث إلى عواصم الدول الكبرى يخبرها أنه لا يستطيع أن يلزم نفسه باتفاقية تمس سيادته واستقلاله⁽⁶⁷⁾.

وبين الثالث والسادس من تموز، عبرت القوات الروسية نهر بروث (Pruth) واحتلت بوخارست. وبهذه العملية السريعة، أرادت روسيا أن تضغط على الباب العالي من جهة، وأن تضع الدول الكبرى أمام الأمر الواقع من جهة أخرى. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الأسباب التي جعلت روسيا تقدم على هذه الخطوة وهي تدرك أنها ستورطها بمواجهة مع الدول الكبرى؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في القاء الضوء على الاعتبارات التي بنت روسيا عليها استراتيجيتها الحربية، وهي:

- ضعف الجيش العثماني وعدم مقدرته على التصدي للجيش الروسي.
- استحالة قيام تحالف بريطاني فرنسي ضدها.
- القطيعة بين بروسيا والنمسا والتي لا يمكنها أن تجمع بينها في عمل موحد. إضافة إلى إمكانية تحييدهما، إن لم يكن دفع النمسا لتحريك جيشها إلى الحدود الفرنسية للضغط على باريس.

وإذا كان للاعتبار الأول ما يسوغه، فإن الاعتبارين الآخرين الأخيرين أثبتنا خطأً استراتيجياً روسياً وكانا سبباً في اندلاع حرب القرم، وهزيمة روسيا⁽⁶⁸⁾.

ففي ما يتعلق بالتحالف البريطاني - الفرنسي، رأى الساسة الروس ضرورة استخدام أسلوب المناورة وعدم إظهار أية نيات عدائية علنية تجاه الدولة العثمانية، كي لا يؤدي ذلك إلى الانجرار وراء مجابهة مع بريطانيا، وإن مثل هذه السياسة، إلى جانب التناقضات البريطانية - الفرنسية، كفيلة بأن تمنع أي تقارب بريطاني- فرنسي، فقد افترض القيصر أن بريطانيا سوف لن تعارض بلاده، ولن تقوم بعمل منفرد للدفاع عن الدولة العثمانية⁽⁶⁹⁾. ولكن بعد أيار 1853، عندما وضحت شكوك بريطانيا بالنوايا الروسية الحقيقية في الدولة العثمانية ومخاطرها على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وحدث تقارب فرنسي باتجاه لندن بهدف التحالف، أخذت العلاقات البريطانية - الفرنسية تسير في مسار جديد غير الذي افترضه الساسة الروس. وحتى بعد تحريك بريطانيا وفرنسا أسطولهما الحربي إلى خليج بزيكا (حزيران 1853)، ظلّ قيصر روسيا يعتقد أن هذا الوفاق لن يعمر⁽⁷⁰⁾، رافضاً الأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الدولتين في المسألة الشرقية، وهي المحافظة المشتركة على سلامة الامبراطورية العثمانية. وعلى حدّ قول

فيليبسون وبوكستون، فقد كانت الدولتان "طرفاً في اتفاقية دولية يعود مبرر وجودها الى تصميمها واتفاقهما المشترك في المحافظة على السيادة الإقليمية للامبراطورية التركية. إن الغزو الروسي لولايتي الدانوب، مهما كان هدفه الظاهري، كان تهديداً خطراً لهذه السيادة، إن لم تكن المرحلة الاخيرة لتدميرها"⁽⁷¹⁾.

وإذا كان قيصر روسيا قد استبعد قيام تحالف بريطاني - فرنسي، إلا انه كان متأكداً من حياد دول وسط أوروبا (النمسا وبروسيا) وعدم امكان بريطانيا وفرنسا جرّ أحدهما الى تحالف ضد بلاده. كما أخطأ في التقدير عندما اعتقد أن اتفاقتي ميونيخ وبراغ وبارلين ودعم بلاده للنمسا في عامي 1849 و1850، كفيلان بأن يجعل الاخيرة تحرك جيشها الى الحدود الفرنسية للممارسة ضغط على باريس⁽⁷²⁾. فبدلاً من ذلك، تحرك الجيش النمساوي الى جبهة الدانوب، بعدما كانت النمسا قد تلقت تقارير سرية عن خطط لجنرالات روس "للوصول الى الاستانة مع فيينا او عبرها"⁽⁷³⁾. وما لم يدركه القيصر نيقولا، هو قلق النمسا من دبلوماسية منتشيكوف واحتلال روسيا لولايتي الدانوب وتهديد التجارة النمساوية في الدانوب والبحر الاسود، وكيف ان ذلك كان إخلالاً للتوازن في البلقان من وجهة النظر النمساوية⁽⁷⁴⁾. وحتى الافتراض القائل بأن القطيعة بين النمسا وبروسيا لن تجمعهما معاً وسوف تدفع بروسيا لأخذ جانب روسيا، أثبت عجز القيادة الروسية عن ادراك لعبة التوازن الدولي. فرغم إذلال اولمتر (1850)، فضل بسمارك، الذي لم تكن لديه اهتمامات مباشرة بالمسألة الشرقية، الوقوف على الحياد وعدم الانجرار وراء روسيا خشية الاصطدام بالنمسا⁽⁷⁵⁾. لكنه رأى في الوقت ذاته، أن ينتهج لبروسيا سياسة خاصة بها، من دون أن يمنعه ذلك من الاتفاق مع النمسا حول استراتيجية موحدة في البلقان، اذا ما تجاوزت روسيا حدود المعقول⁽⁷⁶⁾. وهكذا، كانت كل الدلائل تشير عشية حرب القرم بأن النمسا ستكون الدولة الأوروبية الثالثة التي ستتنضم الى التحالف البريطاني الفرنسي.

● مذكرة فيينا ومشروع اولمتر

الواقع، ان موقف النمسا بين معسكري الحلفاء من جهة، وروسيا من جهة اخرى، اتسم بالدقة. فكان الانحياز الى جانب فريق سيوثر حتماً على تماسك النمسا ويهددها بكارثة، وذلك بسبب اوضاع البلاد الداخلية الصعبة في ايطاليا وهنغاريا، فضلاً عن تدهور مالية البلاد. لهذا اتبعت النمسا سياسة خاصة بها، وهي أن تحرم روسيا من اية مكاسب سياسية او اقليمية في الدولة العثمانية، وبالتلويح بالقوة من دون التورط في مجابهة عسكرية معها - هذه السياسة التي اطلق عليها باومغارت "الحيادية المسلحة"⁽⁷⁷⁾.

وفي إطار هذه السياسة، دعا الغراف بول (Buol)، وزير خارجية النمسا، (أب 1853) سفراء الدول الكبرى في العاصمة النمساوية الى اجتماع لأجل تسوية النزاع. وبامتناع سفيرى روسيا والدولة العثمانية عن المشاركة، صدر عن سفراء بريطانيا وفرنسا وبروسيا، بالإضافة الى بول، ما عرف بـ"مذكرة فيينا" (19 آب)، التي كانت اهم بنودها تأكيد احترام روسيا الدائم سياسة المحافظة على حرية الكنيسة الارثوذكسية وامتيازاتها القديمة والمستمرة في الدولة العثمانية، وكذلك حقوق رعايا السلطان الارثوذكس. وفي مقابل ذلك، حصول روسيا على وعد من السلطان العثماني بأنه "سيظل أميناً لنص وروح معاهدي قينارجه وأدرنة في ما يتعلق بحماية الديانة المسيحية"⁽⁷⁸⁾.

وبينما وافقت روسيا على المذكرة، معتبرة أن معاهدة قينارجه وأدرنة قد اعطتها حق حماية الارثوذكس في الدولة العثمانية، ربط الباب العالي موافقة على المذكرة باجراء تعديل على النص، "بأن السلطان سيظل أميناً لنص وروح معاهدي قينارجه وأدرنة في ما يتعلق

بحماية الباب العالي للديانة المسيحية⁽⁷⁹⁾. وكان تأكيد الباب العالي ذلك يظهر جوهر المشكلة حول تفسير نصوص المعاهدتين المذكورتين: هل روسيا هي التي تحمي رعايا السلطان من الارثوذكس، أم أن ذلك من مسؤولية السلطان؟ وكانت اختلافات وجهات النظر هذه كفيلة بأن تدفع المفاوضات الى طريق مسدود وتجهض "مذكرة فيينا". فاتهم الروس كاننغ بأن اصابعه كانت وراء رفض العثمانيين للمذكرة وللتفسير الروسي لها. ورغم ان مسؤولية كاننغ عن هذه النقطة لا تزال غير ثابتة، إلا أنه من المؤكد ان الباب العالي كان متصلباً بموقفه، نتيجة ادراكه بأن بريطانيا وفرنسا لن تتركاه فريسة لروسيا، بل ستدافعان عن سيادته المرتبطة بالتوازن الاوروبي ومصالحهما. كذلك، كان الباب العالي مدعوماً في موقفه بتعهدات تونسية ومصرية بتقديم مساعدة له ضد روسيا. ففي 12 آب، وصلت وحدات بحرية مصرية الى ميناء استانبول⁽⁸⁰⁾.

وفي الشهر التالي على فشل مذكرة فيينا (24 ايلول)، حدث في أولمتر اجتماع مفاجئ بين القيصر نيقولا والاميراطور النمساوي فرانز جوزيف، تم الاتفاق فيه على توسط النمسا بين روسيا والدول الاوروبية، وأن يقوم سفراء الدول الكبرى الثلاث في الاستانة، بناءً عليه، بإصدار مذكرة يعترفون فيها بنوايا روسيا السلمية في الدولة العثمانية وعدم رغبتها في التدخل في شؤون السلطنة الداخلية، وإن حماية الارثوذكس في الدولة العثمانية من مسؤولية الباب العالي وحده، ويُقتصر دور روسيا فقط على مراقبة تنفيذ تلك الحماية وفقاً لمعاهدة قينارجة⁽⁸¹⁾. ولما كان هذا العرض يتعارض مع السياسة الروسية على ارض الواقع، فقد رُفض من جانب بريطانيا، بل إن مجلس الوزراء البريطاني أمر كاننغ بعد اسبوعين (8 ت 1) باستدعاء الاسطول البريطاني الراسي في خليج بزيكا الى استانبول. وكانت هذه خطوة دافعة نحو الحرب. وفي الوقت، ذاته كان الجناح المؤيد للحرب قد تسلم مقاليد الامور في العاصمة العثمانية⁽⁸²⁾.

4- الحرب الروسية - العثمانية 1853 - 1856

• حملة الدانوب

كانت اول ردة فعل عثمانية على فشل مبادرات السلام، هو الانذار الذي وجهه الباب العالي لروسيا بإخلاء ولايتي الدانوب خلال خمسة عشرة يوماً، وموافقة الديوان العثماني على اعلان الحرب (27 ايلول)، ودعوة القيصر نيقولا شعبه (30 ايلول) الى حرب صليبية ضد الدولة العثمانية⁽⁸³⁾. وفي اليوم التالي لاعلان الحرب، دعا الباب العالي اساطيل بريطانيا وفرنسا لعبور البسفور، وهو ما حصل وسط احتجاج روسيا. وفي 4 ت 1، أعلنت الدولة العثمانية الحرب رسمياً على روسيا، وبدأت قواتها بمهاجمة المواقع الروسية عبر نهر الدانوب، واضعة بذلك بريطانيا وفرنسا أمام الامر الواقع. لكن تدمير الاسطول الروسي لوحدة بحرية عثمانية صغيرة قرب سينوب في 30 تشرين الثاني 1853، كان كافياً لأن يعجل بعبور الاسطولين البريطاني والفرنسي الممرات الى البحر الاسود (4 كانون الثاني 1854)⁽⁸⁴⁾:

- وفي تطور دراماتيكي شهد شهرا شباط وأذار 1854 الاحداث التالية:
- 6 شباط، قطعت روسيا العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا.
- 27 شباط، انذار بريطاني - فرنسي لروسيا بإخلاء ولايتي الدانوب.
- 12 آذار، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية مع الدولة العثمانية تتعهدان فيها بدعمها.
- 23 آذار، عبور جيش روسي نهر الدانوب وتحقيق انتصار ساحق على الجيش العثماني عند سيلستريا.
- 28 آذار، اعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا.

وبعد أقل من اسبوعين لإعلانها الحرب، وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية للتعاون العسكري بينهما (10 نيسان). وكانت كل من الدولتين قد وقعتا اتفاقية مع النمسا وبروسيا للحفاظ على سيادة الامبراطورية العثمانية (آذار 1854). أما بروسيا والنمسا، فتوصلتا في 20 نيسان الى معاهدة دفاعية مشتركة موجهة ضد روسيا⁽⁸⁵⁾. هكذا، تقوي مركز النمسا السياسي والعسكري نتيجة تلك الاتفاقات والتي توجت بإنذارها لروسيا رسمياً بإخلاء ولايتي الدانوب (3 حزيران)، وبالمعاهدة التي وقعتها مع الدولة العثمانية لإجلاء روسيا عن الولايتين واحلال قواتها "موقتاً" محلها (14 حزيران)⁽⁸⁶⁾.

ولا اعتبارات عسكرية، وبناء على نصيحة ملك بروسيا، اضطرت روسيا الى الرضوخ للتهديد النمساوي وأنهت انسحابها من ولايتي الدانوب في نهاية آب⁽⁸⁷⁾. وقبل ذلك، تصاعدت العمليات العسكرية بعدما تمركزت قوات الحلفاء في غاليبولي وفي مرفأ بيروس باليونان⁽⁸⁸⁾.

وبانسحاب الجيش الروسي من ولايتي الدانوب، ودخول القوات النمساوية محلها تغير مجرى الحرب. فتهديد روسيا لسيادة الدولة العثمانية انتهى، واصبحت الولايتان الدانوبيتان بعهدة دولة خليفة للسلطان. ومع ذلك، لم تتوقف الحرب، بل ان الحلفاء نقلوا عملياتهم العسكرية الى القرم لضرب قوة روسيا الحربية في البحر الاسود، مما كان يتناسب مع استراتيجيتهم المتوسطة وبشكل خاص المصالح البريطانية⁽⁸⁹⁾. ففي تموز 1854، نزل حوالي خمسون الف جندي بريطاني وفرنسي وعثماني الى خليج اوباتوريا (Eupatoria) شمالي سباستبول (Sebastopol)، وبذلك بدأت حرب القرم الحقيقية. ولهذا استدعي الدول المتحالفة بأنها لا تخوض الحرب ضد روسيا لأجل مصالحها الخاصة، بل من أجل سلامة اوروبا جمعاء. ولهذا ايضاً، سعى الحلفاء للحصول على مؤيدين لهم وإيجاد "تجانس" اوروبي ضد روسيا (Anti-Russian "Concert of Europe") مشابه للتجانس الاوروبي الذي حدث عند نهاية الحروب النابوليونية⁽⁹⁰⁾.

• حرب القرم و"مذكرة الضمانات الاربعة"

يعتبر انسحاب روسيا من ولايتي الدانوب وحلول القوات النمساوية محلها، بهدف عدم ترك المنطقة تقع تحت سيطرة قوات الحلفاء، نصراً دبلوماسياً باهراً للنمسا⁽⁹¹⁾، ولكن بثمن باهظ، هو العداء مع روسيا واحتمال تورطها في حرب ضدها تخوضها منفردة، من دون مساعدة الحلفاء. ولهذه الاسباب، رأت النمسا ان تؤمن لنفسها تغطية سياسية وعسكرية، مما يحرم روسيا من أية فرصة للانفراد بها. وكانت النمسا تدرك أن مقدار تقربها الى الحلفاء كفيل بأن يجعل روسيا تسارع للقبول بتسوية سلمية لازمة معها وفق الشروط التي تلائم سياستها ومصالحها. وبناء على اقتراح من نابليون الثالث، تقدمت النمسا وبريطانيا وفرنسا بمذكرة عرفت بـ"مذكرة الضمانات الاربعة"، الهدف منها انتهاء الحرب وفقاً لمصالح تلك الدول. ونص البند الاول من المذكرة بأن تُستبدل الحماية الروسية على ولايتي الدانوب والصر بضمناً اوروبي بموافقة الباب العالي. أما البند الثاني، فكان يتعلق بحرية الملاحة في نهر الدانوب من دون أية عوائق. وفي البند الثالث، قررت الدول اعادة النظر باتفاقية الممرات لصالح التوازن الاوروبي، وتحديد قوة الاسطول الروسي في البحر الاسود. واخيراً تقرر في البند الرابع، تخلي روسيا عن ادعاءاتها بحماية رعايا السلطان الارثوذكس، على أن يقوم الباب العالي بتحسين احوال هؤلاء من دون المساس بسيادته⁽⁹²⁾. وجرى تسليم المذكرة الى الحكومتين العثمانية والروسية.

في استانبول، أحدثت المذكرة انقساماً في الديوان. لكن كانغ نصح السلطان بقبولها. وعندما تسلم السفير الروسي في فيينا المذكرة، رفضها لانتقاصها من كرامة بلده وشرفها. كما عارضها نسلرود، وخصوصاً بندها الثالث الذي نص على اعادة النظر باتفاقية الممرات لصالح "التوازن الاوروبي". واعتبر نسلرود أن هذا النص "ينسف كل المعاهدات السابقة ويهدم منشآت الاسطول الروسي في البحر الاسود ويحدد قوته هناك"⁽⁹³⁾. ولهذا رفضت روسيا المذكرة لأنها "لا تشجع على السلام في اوربا، بل تبقيه بعيداً عنها"⁽⁹⁴⁾.

ويرفض روسيا المذكرة، شدد الحلفاء من عملياتهم العسكرية في القرم ودحروا القوات الروسية عند علما (ايلول 1854)، وضربوا الحصار على سباستبول واستولوا على انكرمان (2ت 1854)، ولكن هذا لم يمه الحرب، ما دفع النمسا الى توقيع اتفاقية تحالف مع بريطانيا وفرنسا على اساس الضمانات الاربعة (2 ك 1855)، مقابل اعتراف الحلفاء بمركزها في ايطاليا⁽⁹⁵⁾. أما بروسيا، فضلت البقاء بعيداً عن التحالف الجديد⁽⁹⁶⁾.

ولم تنه حرب القرم المعارك الضارية ولا انضمام سردينيا الى الحلفاء (26 ك 1855)، ولا صعود القيصر الكسندر الى عرش روسيا بعد وفاة القيصر نيقولا (2 آذار 1855). فبسبب رفض روسيا للبند الثالث من الضمانات الاربعة المتعلقة بتحجيمها في البحر الاسود، شدد الحلفاء من حصارهم لسباستبول، في الوقت الذي ظلت مشاركة النمسا في الحلف شكلية، إذ انها لم تكن على استعداد لدخول حرب ضد روسيا لغرض تفسير البند المتعلق بتحديد قوة تلك الدولة في البحر الاسود⁽⁹⁷⁾، بل ان النمسا وعدت القيصر بعدم التوقيع على معاهدة تكون مثلاً لبلاده⁽⁹⁸⁾. ومن الواضح، أن تشدد النمسا تجاه روسيا قد خفّ بعض الشيء بعد زوال الخطر الروسي على ولايتي الدانوب. وفي 8 كانون الاول سقطت سباستبول بيد الحلفاء بعد حصار دام 349 يوماً. وقبل ذلك بقليل (28 ت 2) كانت قارس قد سقطت بيد الروس. وكان سقوط سباستبول نقطة حاسمة في مجرى الحرب وفي مواقف الحلفاء تجاه روسيا. فرغم تدمير الرأي العام عندها من مواصلة الحرب، ظلت الحكومة البريطانية على تشدها، خاصة ان بالمرستون هو الذي كان يرأس الحكومة البريطانية بعد ابردين في بداية عام 1855. وكان بالمرستون يرى ضرورة الاستمرار في إذلال روسيا حتى انهاكها⁽⁹⁹⁾، في حين اتخذت فرنسا موقفاً مغايراً للموقف البريطاني. فبعدها حقق نابوليون ما كان يريده من الحرب، من مجد وتمزيق للكتل الروسي - النمساوي - البروسي، لم يعد على استعداد لمواصلة الحرب لأجل مصالح بريطانيا، واعتبر أن سقوط سباستبول النقطة التي يجب أن تتبعها المفاوضات. ولهذا، أخذ يسعى لأجل السلام مع روسيا مهدداً بريطانيا بإثارة المسألة البولندية إذا لم توقف الحرب⁽¹⁰⁰⁾. وعندما علمت النمسا أن وفاقاً فرنسياً روسياً تحاك خيوطه في الخفاء، سارعت الى توجيه انذار الى روسيا (ك1 1855) بتنفيذ الضمانات الاربعة، كما فسرها الحلفاء. وكانت النمسا تدرك أن روسيا قد استنزفت تماماً وستقبل انذارها لا محالة. وصحت تلك التوقعات، عندما أذن القيصر الكسندر للانذار بناء على نصيحة ملك بروسيا، واصبحت بذلك الطريق الى مؤتمر الصلح في باريس سالكة. وانتهت بذلك حرب القرم رسمياً (اول شباط 1856)، بعدما كلفت اوربا الخسائر البشرية والمادية الفادحة⁽¹⁰¹⁾.

5- معاهدة باريس 27 نيسان 1856

تعتبر معاهدة باريس انتصاراً للسياستين البريطانية والفرنسية في المحافظة على السيادة العثمانية. فقد وضعت المعاهدة الدولة العثمانية واستقلالها تحت الضمانة الجماعية للدول الموقعة عليها، بعدما تعهدت تلك الدول بعدم التدخل منفردة او مجتمعة في شؤون الدولة العثمانية الداخلية. كذلك سمحت المعاهدة للدولة العثمانية بالانضمام الى "التجانس

الأوروبي"⁽¹⁰²⁾، مقابل المرسوم العثماني الذي كان قد صدر قبل قليل (خط همايون 18 شباط 1856) ووعده فيه السلطان بتحسين احوال رعاياه المسيحيين، والقيام بإصلاحات اقتصادية وضرورية، والقضاء على الفساد⁽¹⁰³⁾.

ولعلّ أهم ما تضمنته معاهدة باريس، ما تعلق بتحديد البحر الاسود وجعله مفتوحاً للملاحة التجارية لجميع الدول واقفاله بوجه السفن الحربية. كذلك وُضعت الملاحة في مصب الدانوب بإشراف لجنة دولية⁽¹⁰⁴⁾. وفي ما يتعلق بولايتي الدانوب (ملدافيا وولاشيا) ، فقد حررتا من الوصاية الروسية ومنحتا الاستقلال تحت السيادة العثمانية، بعدما ضمت الى ملدافيا جزءاً من بسارابيا⁽¹⁰⁵⁾. كذلك استعادت الدولة العثمانية سيطرتها على قارس. وفي معاهدة منفصلة، تعهدت بريطانيا وفرنسا والنمسا باحترام سيادة الدولة العثمانية واستقلالها والدفاع عنها.

وحول حرب القرم وأهمية معاهدة باريس، لا بدّ من ملاحظة الاعتبارات الآتية في ما يتعلق بالدولة العثمانية وبقية الدول الأوروبية الأخرى. فبالنسبة الى الدولة العثمانية، كانت معاهدة باريس اول معاهدة لا توقعها الدولة العثمانية بصفتها دولة مهزومة. وضمنت المعاهدة لها حياد البحر الاسود وهدوءاً بالنسبة الى الممرات بعدما تلاشى الخطر الروسي عنها للخمسة عشرة سنة القادمة، بعدما دمرت قوة روسيا الحربية في البحر الاسود. لكن حرب القرم أوقعت الدولة العثمانية في ضائقة مالية جعلتها تستدين للمرة الاولى في تاريخها (1854)، وكانت هذه نقطة انطلاق في سياسة الاستدانة أفسحت المجال للامبريالية المالية الأوروبية بأحكام سيطرتها على البلاد⁽¹⁰⁶⁾.

ومن ناحية النمسا، أنهت حرب القرم سياسة الوفاق التي سارت عليها تلك الدول تجاه روسيا منذ 1833، وحكمت على نفسها بعزلة أضعفتها. وفي ما يتعلق بروسيا، سببت حرب القرم ومعاهدة باريس شعوراً بالانتقام من بريطانيا والنمسا، وكشفت عن خلل البنية التحتية عندها. ولهذا استجابت روسيا الى التقارب الفرنسي إليها، الذي كان قد بدأ خلال مؤتمر الصلح. وفي السنوات التالية التي أعقبت حرب القرم، قامت روسيا بسلسلة من الإصلاحات الادارية والاقتصادية والاجتماعية وتنظيم النقل⁽¹⁰⁷⁾. ولما كانت معاهدة باريس قد حطمت ثلاثة من المعالم الرئيسية للسياسة الروسية الخارجية مع الدولة العثمانية: السيطرة العسكرية والتجارية على البحر الاسود، تأمين مخرج من الممرات الى المتوسط، قيام الدولة العثمانية بإصلاح احوال رعاياها المسيحيين من دون تدخل القوى الخارجية، وتحديداً روسيا، فقد اعتبرت روسيا مسألة تمسّ بـ"الكرامة الوطنية" ونظرت اليها مجرد هدنة مؤقتة⁽¹⁰⁸⁾. ولهذا، سعت روسيا في السنوات التالية لاقتناص أية مناسبة دولية لتحطيم تلك المعاهدة، وقد تمّ لها ذلك في 1871، وكان ذلك مقدمة للحرب الروسية - العثمانية عامي 1877/1878، وهي التي سنختتم بها هذه الدراسة.

الحواشي

- (1) في مقدمة هؤلاء المؤرخين: ه.أ.ل. فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950). تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، الطبعة السادسة، القاهرة لات، الفصل 16، ص 217-227.
- Verdy du Vernois : Die Frage der Heiligen Staetten Paläestinas, Berlin 1901 ; Felix Bamberg: Geschite der orientalischen Angelegenheit in Zeitraume des Pariser und des Berliner Friedens, Berlin 1892; Edouard Driault: La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la Paix de Sèvres, Paris 1921.
- (2) من هؤلاء المؤرخين:
- Vernon John Puryear: England, Russia, and the Straits Questions, 1844-1856, California 1935, reissued Connecticut 1965; L.S. Stavrianos: The Balkan since 1453, N.Y./ London 1958, pp. 319-323; G.D. Clayton: Britain and the Eastern Question: Missonlonghi to Gallipoli, London 1971, pp. 90-2; Winfried Baumgart: Vom Europaeischen Konzert zum Voelkerbund. Friedensschluesse und Friedenssicherung von Wien bis Versialles, Darmstadt 1974, p. 45; Weltgeschichte in Zehnbaenden, Redaktion: J.J. Sutis, Vol. VI, p. 502.
- موسوعة "تاريخ العالم" الروسية المترجمة الى اللغة الالمانية.
- (3) لمزيد من المعلومات، انظر:
- F.E. Bailey: British Policy and the Turkish Reform Movement, Cambridge, Mass, 1942.
- Jean Ducruet : Les capitaux européens au Proche Orient, Prias, pp. 80ff. (4)
- Baumgart, op.cit., p. 32. راجع: (5)
- M. Anderson: The Eastern Question, 1774-1923, London 1966, pp. 7-8, 60; Puryear, (6) op.cit., 85, 88, 96ff, 102, 105-106.
- Puryear, op.cit., p. 123. انظر: (7)
- Puryear, p. 127-128, 136; Clayton, p. 90-91, D.C.M. Platt: Finance, Trade, and (8) Politics in British Foreign Policy 1815-1914, Oxford 1968, p. 184.
- (9) أنظر بيير رونوفان: تاريخ العلاقات الدولية، (القرن التاسع عشر 1815-1914)، ترجمة جلال يحيى، القاهرة 1980، ص 310.
- Clayton, p. 91-92; Stavirianos, p. 320-321.
- Puryear, p. 89, 125. انظر: (10)
- (11) راجع:
- Stavrianos, p. 213; Puryear, p. 89-91, 128; Iwan Kirchner: Der Nahe Osten, der Kampf um Vorderasien und Aegypten vom Mittelalter bis zur Gegenwart, Bruenn/Muenchen/Wien 1943, p. 398-399; F. Eichmann: Die Reformen des Osmanischen mit besonderer Beruecksichtigung des Verhaeltnisses der Christen des Orients zur tuerkischen Herrschaft, Berlin 1858, p. 145-146.
- ولتفاصيل وافرة عن تضارب مصالح الدولتين، انظر:
- Firuz Kazemzadeh: Russia and Britain in Persia, 1964-1914: A study in Imperialism, New Heaven/ London, 1968.
- Platt, op.cit., p. 182-183. (12)
- قارن: بيير رونوفان، ص 310، و Clayton, p. 90. (13)
- قارن ب: (14)
- Handbuch der Europaeischen Geschichte, edited by Theodor Schieder, Vol. 5, Europa von der Franzoesischen Revolution zu den nationalistaatlichen Bewegungen des 19. Jahrhunderts, Stuttgart 1981, p. 53; Puryear, p. 127.
- وانظر ايضاً تصريح ستراتفورد كاننغ حول اهمية تركيا التجارية والاستراتيجية لبريطانيا لدى، Platt, op.cit., p. 182.
- Chevalier (D): La Société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en (15) Europe, Paris 1971, p. 183 ; Handels-Archiv, Berlin 1854/II, Gesetzgebung, p. 151.
- Bamgart op.cit., p. 41 ; Puryear, p. 83, 131-135. (16)
- أنظر الفصل الرابع من كتاب Puryear, pp. 139-180 (17)
- وقارن ايضاً بالجزء الاول من كتاب: أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، 1950-1789، ترجمة بهاء فهمي، القاهرة (ب ت)، ص 417.

- Sydney Nettleton Fischer: The Middle East. A History, London, 2 ed, Edition 1971, p. 303. (18)
- Verdy du Vernois, op.cit., p. 24. (19)
- حول مكانة الكنيسة الارثوذكسية بين الكنائس الشرقية، انظر: كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي، ط 8، بيروت 1979، ص 567. وفيما ذكر بروكلمان أن عدد المسيحيين الأرثوذكس من رعايا السلطان قبل حرب القرن بلغ عشرة ملايين، ترى مصادر أخرى أن عددهم بلغ 12-13 مليوناً: انظر:
- Driault, op. cit., p. 172 ; Eichmann, p. 78 ; Edward S. Creasy : History of the Ottoman Turks : From the Beginning of their Empire to the Present Time. London 1878, Reprint Beirut 1961, p. 537.
- حول هذه النقطة راجع الدراسة الممتازة لـ: (21)
- Joseph Lammeyer : Das franzoesische Protektorat ueber die Christen im Orient, historisch, rechtlich und politisch gewuerdigt. Ein Beitrag zur Geschichte der diplomatischen Beziehungen der Hohen Pforte, Borna-Leipzig 1919, pp. 35-52, 58; Eichmann, 109ff. (22)
- Verdy du Vernois, op.cit., pp. 58f. (22)
- Christophilos Alethes : Die Lage der Christen in der Tuerkei und das russische Protectorat, Berlin 1954, p. 80; Eichmann, p. 50. (23)
- تفاصيل وافية حول تطور نفوذ روسيا الديني في: Verdy du Vernois, pp. 59-62. (24)
- انظر: محمد مصطفى صفوت: المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، القاهرة 1958، ص 29. (25)
- Derek Hopwood. The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914. Church and Politics in the Near East, Oxford 1969, cap. II, pp. 33-45. (26)
- J. Hajjar: Le Christianisme en Orient. Etudes d'Histoire Contemporaine 1684-1968, Beyrouth 1971, p. 103 ; Fisher, op. cit., p. 303. (27)
- صفوت، المسألة الشرقية، ص 29. (28)
- Driault, op. cit., p. 167; Staviranos, p. 324. (29)
- Driault, 167f; G. Rosen: Geschichte der Tuerkei von dem Siege der Reformen im Jahre 1826 bis zum pariser Tractat vom Jahre 1856, vol. II, pp. 141, 143f; Vernois, 63; H. Temperley: England and the Near East. The Crimea, London 1964, p. 286; Carl Ritter von Sax: Geschichte des Machtverfalls der Tuerkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die Phasen der „orientalischen Frage“ bis auf die Gegenwart, Wien 1908, p. 319. (30)
- أنظر: Anderson, op.cit., p. 117; Sax, p. 320; Vernois 65f; Clayton, p. 104; Eichmann, p. 130. (31)
- Anderson, p. 117f. (32)
- Clayton, p. 101. (33)
- Barbara Jelavich: A Century of Russian Foreign Policy 1814-1914, Philadelphia/ N.Y, 1964, p. 115; Driault, p. 170f; Alethes, op.cit., p. 80, 82. (34)
- E.C. Vulliamy: The Crimea. The Campaign of 1854-1856, London 1939, p. 52. نقلاً عن: (35)
- نقلاً عن: صفوت، المرجع السابق، ص 27. (36)
- راجع: Creasy, op.cit., pp. 534-535; Driault, p. 170f. (37)
- انظر: Stavrianos, p. 325. (38)
- نقلاً عن: Rosen, Vol. II, p. 159; Sax, p. 324f. (39)
- Stavrianos, p. 325f. (40)
- Sax, pp. 322-324; Rosen, Vol. II, pp. 160-164. (41)
- من أهم هذه المصادر: Puryear, p. 206f; Baumgart, p. 36; Rosen, II, 156; Clayton 105; Sax 325. (42)
- وموسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 6، ص 503. (43)
- راجع موسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 6، ص 508-509، والموسوعة العسكرية، ج 1، بيروت 1981، ص 752.
- Jevalich, op.cit., p. 119.
- أنظر: Bamberg, op.cit., p. 52. (44)
- Temperley, p. 306. (45)
- Eichmann, p. 165. (46)
- صفوت، ص 32. (47)
- Puryear, p. 236 والهامش Bamberg, p. 54. (48)
- Bamberg, pp. 56, 58ff. (48)
- أنظر: قطف الزهور في تاريخ الدهور، مجهول المؤلف، (ب ت)، ص 298. و (49)

- Kirchner, op. cit., p. 400
- Temperley, pp. 310-313; Bamberg, 62; Eichmann, p. 147; Rosen II, 155. (50)
- أنظر: Puryear, p. 232، والهامش رقم 123. (51)
- Anderson, p. 121. (52)
- نقلًا عن المرجع السابق، ص 119. (53)
- تمبرلي، جرائد: ص 422-423، وفيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ص 220. (54)
- نقلًا عن: Stavrianos, p. 327. (55)
- R.A.J. Marriott: The Eastern Question, An Historical Study in the European Diplomacy, Oxford 1917, p. 231; Eichmann, p. 149. (56)
- أنظر: (57)
- Der tussisch-tuerkische Krieg und der Kriegschauplatz in politischer, öertlicher und militaerischer Beziehung, Pest/Wien/ Leipzig, 1854, p. 125.
- وقارن، ب: عمر عبد العزيز عمر: محاضرات في التاريخ المعاصر (1) (أوروبا 1815-1919)، بيروت، 1967، ص 76-77.
- انظر: صفوت: ص 33 حول تفاصيل وافرة عن فحوى اندازات منشيكوف الى الباب العالي. (58)
- وراجع: Eichmann, pp. 151-153. (59)
- عمر عبد العزيز عمر، ص 77. (60)
- نقلًا عن المرجع السابق، ص 77. (61)
- Der russisch-tuerkische Krieg, p. 124f. (62)
- Rosen II, p. 180 (63)
- Anderson, p. 124. (64)
- Sax, p. 329. (65)
- نقلًا عن: Anderson, 124; Bamberg, 68. (66)
- Das russisch-tuerkische Krieg, p. 126; Eichmann 179. (67)
- Das russisch-tuerkische Krieg, p. 126; Marriott, op. cit., p. 232. (68)
- انظر موسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 6، ص 503. (69)
- بيير رونوفان: تاريخ العلاقات الدولية، ص 309. (70)
- المرجع السابق، ص 312. (71)
- C. Phillipson, N. Buxton: The Question of the Bosphorus and Dardanelles, London: 1917, p. 86. (72)
- Kirchner, op. cit., p. 401; Driault, p. 173; Jelavich, op. cit., p. 118. (73)
- نقلًا عن: Bamberg, p. 87; Sax, p. 337f. (74)
- بيتر رونوفان، ص 314. (75)
- راجع صفوت: ص 46.46. Baumgart, p. 51. (76)
- Jelavich, p. 121f. (77)
- Baumgart, p. 39f. (78)
- وقارن ايضاً ب: صفوت، ص 46. (79)
- نقلًا عن: (80)
- Bamberg, p. 76; Russisch-Tuerkische Krieg, p. 127f; Eichmann, p. 190f. (81)
- نقلًا عن: Marriott, p. 233. (82)
- أنظر: (83)
- Eichmann, pp. 194, 196-197; Handbuch der Europaeischen Geschichte, vol. V, p. 672; Fischer, op.cit., p. 304; (84)
- فيشر: تاريخ أوروبا الحديث، ص 221. (85)
- انظر: Sax, p. 330; Stavrianos, p. 329f.; Rosen II, p. 187f. (86)
- Fischer, p. 304; Stavrianos, p. 330. (87)
- راجع: Alethes, op.cit., p. 9; Rosen II, p. 193. (88)
- Anderson, p. 129f. (89)
- ويرى (Temperley) أن الوصف "مذبحة سينوب" الذي أطلقته الصحافة الانكليزية على اغراق الاسطول العثماني من قبل الاسطول الروسي لا يتماشى مع الواقع، إذ ان العثمانيين قاموا بسلسلة من العمليات العسكرية عند الدانوب وفي آسيا من دون اعلان للحرب، وإن ردة الفعل الروسية في سينوب كانت متوقعة، ص 371. (90)
- Jelavich, p. 121f.; Rosen II, p. 208; Sax, p. 334. (91)

-
- Bamberg, p. 110; Rosen II, p. 210. ⁽⁸⁶⁾
Anderson, p. 132f. ⁽⁸⁷⁾
Vulliaumy, p. 76f. ⁽⁸⁸⁾
Paul Haury: Exposé simple et clair de la question d'Orient 1770-1915, Paris 2 ed., 1968, ⁽⁸⁹⁾
p. 24 ;
وايضاً موسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 6، ص 503.
Stavrianos, p. 332. ⁽⁹⁰⁾
وقارن بـ: Baumgart, p. 36. ⁽⁹¹⁾
Driault, p. 175 ⁽⁹¹⁾
انظر: Bamberg, p. 113f. ⁽⁹²⁾
نقلاً عن المرجع السابق: Bamberg, p. 114. ⁽⁹³⁾
المرجع السابق: Bamberg, p. 114. ⁽⁹⁴⁾
أنظر: بيير رنوفان، ص 317. ⁽⁹⁵⁾
Sax, p. 337. ⁽⁹⁶⁾
صفوت، المسألة الشرقية، ص 47. ⁽⁹⁷⁾
Puryear, p. 367f. ⁽⁹⁸⁾
صفوت، ص 48. ⁽⁹⁹⁾
فيشر، ص 225. ⁽¹⁰⁰⁾
راجع مجلة "الجنان البيروتية" 1870، عدد 7، ص 309-310. Vulliaumy, p. 341f. ⁽¹⁰¹⁾
Jelavich, p. 130; Eichmann, p. 210. ⁽¹⁰²⁾
J.C. Hurewitz: The Middle East and north Africa in World Politics; A Documentary ⁽¹⁰³⁾
Record, Vol. I, European Expansion, 1535-1914, 2 ed., London 1975, pp. 315-318.
حول تحييد البحر الأسود، انظر بندي المعاهدة XI و XII في المرجع السابق، ص 320-321: في ما ⁽¹⁰⁴⁾
يتعلق بالملاحاة في نهر الدانوب، انظر بندي المعاهدة XV و XIX في: Driault, op.cit., p. 183.
انظر بندي المعاهدة XX و XXIX عند 381. Driault, p. 381. ⁽¹⁰⁵⁾
راجع: Ducruet. ⁽¹⁰⁶⁾
Handbuch der Europaeischen Geschichte, op.cit., Vol. 5, p. 673. ⁽¹⁰⁷⁾
Jelavich, op. cit., p. 130 ⁽¹⁰⁸⁾